تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية
- دراسة حالة تونس و المغرب (2009-2010) -

حسينة محزم (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة - الجزائر

ملخص : يهدف هذا المقال إلى ابراز تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية لكل من تونس و المغرب و اسبانيا و فرنسا باعتبارهم دول أعضاء في اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية خلال سنتي 2009-2010، عن طريق استخدام نموذج الجاذبية، و ذلك بتقدير معادل تعريفة الحماية المقنعة على بعض المنتجات المختارة. و خلصنا إلى وجود تأثير سلبي متباين للأساليب الحمائية المقنعة على صادرات المنتجات محل الدراسة.

الكلمات المفتاح : أساليب حمائية مقنعة، أساليب حمائية غير جمركية، نموذج الجاذبية، معادل التعريفة، حزم البيانات.

تصنيف JEL: C33، F13، F14.

I. تمهيد:

تعد الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت لموضوع الحمائية قليلة نسبيا نظرا لسيطرة فكر الحرية على المشهد التجاري الدولي الذي يعد سببا جوهريا في ثروة و تطور اقتصاديات الدول. إلا أنه في واقع الأمر أغلب تلك الدول استخدم الأساليب الحمائية التقليدية بفرضها للضرائب الجمركية في مرحلة من مراحل تطورها، ثم عملت فيما بعد على تخفيض تلك الرسوم الجمركية بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و انشاء اتفاقيات شراكة فيما بينها، مما اضطرها إلى استحداث الأساليب الحمائية غير الجمركية (NTM) Non-Tariff measures لحماية منتجاتها غير التنافسية مستعينة بتزايد طلب المستهلكين على المعايير الاجتماعية التي تضمن سلامتهم عن طريق تصحيح اخفاقات السوق. و عند النظر في تلك الأساليب نجد أن كل من أساليب حماية الصحة و السلامة (SPS) Sanitary and phytosanitary measures و الحواجز التقنية للتجارة (TBT) Technical barriers to trade من بين أهم و أبرز الأساليب التي تستخدم بطريقة مقنعة لغرض حماية منتجات الدول المتقدمة من صادرات الدول النامية. و بناءا على ما تقدم سوف نحاول فيما يلي معالجة الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية لصادرات تونس و المغرب في ظل إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ؟

و لقد تم اعتماد الفرضيات التالية كإجابات محتملة للإشكالية المطروحة :

- للأساليب الحمائية المقنعة تأثير محدود على التدفقات التجارية للمنتجات الصناعية ؛
- للأساليب الحمائية المقنعة تأثير كبير على التدفقات التجارية للمنتجات الزراعية .

و من أبرز الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا نجد :

دراسة **Sewadeh & Wilson.Otsuki (2001) :** تعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية الأولى التي استخدمت نموذج الجاذبية من أجل البحث في تأثير معايير الصحة و السلامة المطبقة من طرف الاتحاد الأوربي و المتعلقة بالأفلاتوكسين aflatoxin على صادرات بعض المنتجات الافريقية المختارة ، و توصل الباحثان إلى أن هناك تأثير معتبر لهذه المعايير مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات بحوالي 64% [1].

دراسة **Findlay & Chen, Yang (2008) :** بحثت هذه الدراسة في تأثير الأساليب التقنية المطبقة على الصادرات الزراعية الصينية باستخدام نموذج الجاذبية، و توصلت إلى أن معايير سلامة الأغذية لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية على الصادرات الصينية، وهذا التأثير أكبر بكثير من تعريفة الاستيراد المطبقة [2].

دراسة **Devadason & Sithamaparam (2011) :** قام الباحثون في هذه الدراسة بتقييم أثر الأساليب غير الجمركية باستخدام تصنيف الانكتاد القديم على الصادرات الماليزية لعدد من الأسواق المتباينة و المتمثلة في الاتحاد الأوربي، اليابان، الأسيان-4 (كمبوديا، جمهورية لاو ، فيتنام، ميانمار)، و بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثير على كل من الصادرات الصناعية و الزراعية إلا أن هذه الأخيرة يكون التأثير عليها بصورة أكبر [3].

eMail : (*) Mehazzem.hassina@yahoo.fr

دراسة **Xiong and Beghin (2010) :** بحثت هذه الدراسة في تأثير لوائح الاتحاد الأوربي الخاصة بالسموم الفطرية على صادرات الدول الافريقية من الفول السوداني خلال سنة 2002، و توصلت إلى نتيجة مفادها أن لوائح الاتحاد الاوربي لم يكن لها تأثير كبير على صادرات الدول الافريقية ، و من أجل ذلك وضعا تفسيرين ممكنين لهذه النتيجة، الأول أنه من الممكن أن لوائح الاتحاد الاوربي لم تمس صادرات الفول السوداني، و الثاني ربما يكون هناك عوامل أخرى لها تأثير أكبر على صادرات الفول السوداني إلى دول الاتحاد الأوربي، و من ثم خلص الباحثان إلى أن الإمكانات التجارية لمصدري الفول السوداني الإفريقي تفوق معايير الاتحاد الأوروبي[4] .

و تكمن أهمية دراستنا هذه في كونها الدراسة الأولى التي تتناول مدى تأثير الأساليب الحمائية غير الجمركية و بالضبط المقنعة منها على صادرات عينة من الدول العربية التي تعتمد على الصناعات الانتاجية المتمثلة في كل من تونس و المغرب. كما أن من أهميتها تقديم الدليل التطبيقي على وجود الأساليب الحمائية المقنعة باستخدام معادلة الجاذبية للتدفقات التجارية لعينة مختارة من المنتجات المصدرة من طرف تلك الدولتان و ذلك في إطار إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، و من ثم فهذه الدراسة تهدف إلى تقديم دليل إضافي على وجود الأساليب الحمائية غير الجمركية و معرفة مقدار تلك الحماية المفروضة على عينة الدراسة عن طريق حساب معادل التعريفة الجمركية .

1. مفاهيم حول الأساليب الحمائية : سوف نتطرق فيما يلي إلى كل من التعاريف المتعلقة بالحمائية و أنواعها .

1.1. تعريف الأساليب الحمائية : لمعرفة المفهوم الصحيح و الدقيق للحمائية المقنعة علينا التطرق إلى بعض المصطلحات المرتبطة بذلك المفهوم، و من بينها :

1.1.1. تعريف الحمائية : بحسب قاموس اكسفورد " Oxford Dictionary" تعرف الحمائية الاقتصادية : على أنها ممارسات تقييد التجارة الدولية لصالح المنتجين المحليين، من خلال التعريفات الجمركية و الحصص، و في عصرنا الحديث صارت تستخدم الحواجز غير الجمركية.

2.1.1. تعريف الأساليب الحمائية غير الجمركية (NTMs) : لقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أو ما يعرف بالأونكتاد "UNCTAD" سنة 2010 بأن: الأساليب الحمائية غير الجمركية "Non-Tariff measures"، هي سياسات عامة ما عدى التعريفات الجمركية العادية التي يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في ما يخص السلع، و ذلك بتغيير الكميات المتداولة أو أسعارها أو كليهما "[5] .

3.1.1. تعريف الأساليب الحمائية المقنعة (الحواجز غير الجمركية "NTB") : من الناحية الاقتصادية الحواجز غير الجمركية " Non-tariff barriers " لها نفس تعريف الأساليب الحمائية غير الجمركية، و لكن من الناحية القانونية يتم التفريق بين المصطلحين، فبالنسبة للحواجز غير الجمركية فهي عبارة عن الأدوات التي تشكل انتهاكا لقانون المنظمة العالمية للتجارة، على عكس المصطلح الثاني فهو عبارة عن الأساليب السياسية التي تعمل على الحد من التجارة مع عدم و جود حكم ضمني على شرعيتها[6]، و لذلك رأت الوكالة المتعددة لفريق الدعم MAST بأنه من الصعب اعطاء تعريف دقيق و متوازن للحواجز غير الجمركية ، و في الوقت نفسه وافقت على أن الاساليب غير الجمركية لا يمكن وصفها ببساطة بأنها حواجز غير جمركية على أساس كل أصنافها، بل يجب علينا الرجوع إلى تصنيفات الأساليب و النظر في كل واحدة على حدى لإدراك و ما إذا كان القصد منها توفير الحماية [7] .

و بناءا على ذلك قامت الاقتصادية سليا دسدير بتعريف الأساليب الحمائية المقنعة على أنها " استخدام المعايير (الأساليب غير الجمركية) لمعالجة اخفاقات السوق، و في نفس الوقت استخدامها لأغراض حمائية[8] .

2.1. أنواع الأساليب الحمائية : يمكن تقسيم الأساليب الحمائية إلى الأساليب الحمائية الجمركية و غير الجمركية، و ضمن الأساليب الحمائية غير الجمركية سوف نجد الأساليب الحمائية المقنعة .

1.2.1. الأساليب الحمائية الجمركية" Customs" :

تعد الرسوم الجمركية من أكثر الأساليب الحمائية التقليدية بروزا ، و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عند عبورها الحدود الجمركية الوطنية لاستخدامها كوسيلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية، و لكن في عصرنا الحالي قامت الدول بتخفيضها أو إلغائها و ذلك تماشيا مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية .

2.2.1. الأساليب الحمائية غير الجمركية : لقد قامت وكالة MAST سنة 2009 بوضع تصنيف للأساليب الحمائية غير الجمركية و ذلك بالتشاور مع الانكتاد، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية لـ NTM، و يوفر معلومات لمستويات مختلفة و بالتفصيل لـ NTM تعكس ازدياد استخدامها في مجال التجارة الدولية، و الشكل (1) يقدم لنا تلك التصنيفات[9] .

3.2.1. الأساليب الحمائية المقنعة : عند النظر إلى تصنيفات الأساليب الحمائية غير الجمركية، نجد بأن كل من أساليب الصحة و السلامة "SPS"، و الحواجز التقنية للتجارة "TBT"، تعتبر من أهم و أبرز الوسائل التي قد تستخدم كأسلوب حمائي مقنع، و التي يمكن تعريفها كما يلي [10]:

- **أساليب الصحة و السلامة :** هي الأساليب التي يتم تطبيقها لحماية حياة الإنسان أو الحيوان من الأخطار

الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للآفات و الأمراض، و ذلك من خلال مراقبة المنتجات المستوردة عن طريق منع دخولها مثل حضر الواردات من منتجات الألبان من البلدان التي لا تثبت توفرها على ظروف عمل صحية و مرضية، أو وضع بعض التدابير يجب الالتزام بها قبل دخول المنتجات، و التي قد ترتبط بالمنتجات بحد ذاتها أو بطريقة الإنتاج فمثلا في مجال المنتجات الزراعية يتم تحديد المبيدات الحشرية التي يمكن استخدامها و تقنيات الحصاد و ما بعد الحصاد بالإضافة إلى ضبط طرق التفتيش عند دخولها إلى البلد المستورد .

➢ **الحواجز التقنية للتجارة**: هي عبارة عن التدابير الخاصة بالقواعد الفنية وإجراءات تقييم المطابقة للوائح والمعايير التقنية، باستثناء تدابير المغطاة من خلال "SPS"، و التنظيم الفني هو وثيقة تبين مواصفات المنتج أو العمليات ذات الصلة به وأساليب الإنتاج، بما في ذلك الأحكام الإدارية المطبقة التي يكون الامتثال إليها إلزامي، كما قد تشمل المصطلحات والرموز الخاصة بالتعبئة والتغليف ووضع العلامات أو متطلبات وضع العلامات من حيث انطباقها على أسلوب المنتج أو العملية أو الإنتاج. و كمثال على هذا النوع من الأساليب نجد متطلبات تحديد كمية الملح في الإسمنت أو الكبريت في البنزين .

2. واقع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة لتونس و المغرب

لقد مرت الاتفاقيات المتعلقة بتونس و المغرب في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بالعديد من المراحل، حيث انشأت الاتفاقية المعروفة باسم مؤتمر برشلونة في عام 1995 نتيجة لمؤتمر وزراء الأورو متوسطية للشؤون الخارجية الذي يهدف إلى القيام بسلسلة من المحاولات من طرف الدول الأوروبية لتوضيح علاقاتها مع شمال افريقيا والدول المجاورة في الشرق الأوسط فيما يخص اتفاقيات السياسة العالمية للبحر الأبيض المتوسط (1972-1992) والسياسة المتوسطية المجددة (1992-1995)، و لقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان. و بالنسبة للمجال الاقتصادي الذي يتضمنه البند الثاني فيهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية EURO-MEDITERRANEAN FREE TRADE AREA (EU-MEFTA) بحلول عام 2010، و ذلك من خلال عدة مراحل، في المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، و في خلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة يتم إلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل فيما بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة، و في ما يلي سوف نعرض واقعها بالنسبة لكل من تونس و المغرب :

1.2. واقع الإتفاقية بالنسبة لتونس : كانت تونس أول بلد متوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995، و انتهت من تفكيك التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية في عام 2008، مما جعل تونس أول بلد متوسطي يدخل في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي، و في خلال هذه الفترة قامت تونس في فيفري 2004 بالتوقيع على اتفاقية أغادير مع الأردن والمغرب ومصر و التي دخل حيز التنفيذ في مارس 2007، و من السمات الهامة لهذه الاتفاقية تسهيل التكامل بين الدول العربية و دول الاتحاد الأوربي و ذلك من خلال استخدام قواعد المنشأ للاتحاد الأوربي، مما سمح لتونس بتصدير السلع المصنوعة من المكونات المستوردة من أماكن أخرى دون أن تفقد الوصول التفضيلي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، و في ديسمبر 2009 وقع الاتحاد الأوروبي بروتوكول الثنائية مع تونس بشأن إنشاء آلية لتسوية المنازعات[11] .

و يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس بإجمالي التجارة بلغت حوالي 20,6مليار أورو في عام 2012، وهو ما يمثل 55.9٪ من التجارة التونسية، ويهيمن على استيراد الاتحاد الأوروبي من تونس الآلات ومعدات النقل والمنسوجات والملابس والوقود ومنتجات التعدين، أما بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي إلى تونس فترتكز على الآلات ومعدات النقل والوقود ومنتجات التعدين والمنسوجات و الملابس، تليها المواد الكيميائية والمنتجات الزراعية[12]، و الجدول (1) يبين لنا النسب الخاصة بصادرات و واردات تونس مع دول الاتحاد الأوربي .

2.2. واقع الإتفاقية بالنسبة للمغرب : دخلت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، وتنص على اقامة منطقة تجارة حرة، كما تم اجراء اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بالنسبة لزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة والسمكية و الذي دخل حيز النفاذ 1 أكتوبر 2012، و حليا تم توقيع بروتوكول بشأن آلية تسوية المنازعات، كما أطلقت المفاوضات من أجل تعميق و شمولية منطقة التجارة الحرة "Deep and Comprehensive Free Trade Area" (DCFTA) بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 1 مارس 2013، الجولة الأولى من المفاوضات بدأت في 22 أفريل 2013 في الرباط و هي تشمل التجارة في الخدمات، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الاستثمارات و التكامل التدريجي للاقتصاد المغربي في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، و القواعد الفنية أو تدابير الصحة والصحة النباتية، كما أن الغرب يعد عضو في اتفاقية أغادير و هو أول بلد متوسطي يعتمد نظام الأورو متوسطية الجديد الذي يخص قواعد المنشأ[13] ، و يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب، و يهيمن على صادرات المغرب إلى الاتحاد الأوروبي الملابس والمنتجات الزراعية والآلات

ومعدات النقل، أما بالنسبة لواردات المغرب من الاتحاد الأوروبي فتتمثل في الآلات ومعدات النقل والسلع تصنيع والكيماويات والوقود[14]، و الجدول (1) يبين لنا النسب الخاصة بصادرات و واردات المغرب مع دول الاتحاد الأوربي.

II. الطريقة :

1. النموذج المستخدم في الدراسة : سوف نستعين بنموذج الجاذبية لتقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة $NTM_{A,B}$ - الصنف A و B من الأساليب الحمائية غير الجمركية المتعلقين بمعايير الصحة و السلامة و المعايير التقنية - على التجارة، و الإجراء العادي لتقدير معادلة الجاذبية هو أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات لكي نحصل على معادلة خطية [15] و المتمثلة في :

$$lnX_{ijt} = \alpha + \beta_1 lnGDP_{it} + \beta_2 lnGDP_{jt} + \beta_3 \ln(1+T_{ijt}) + \beta_4 lnD_{ij} + \beta_5 bord_{ij} + \beta_6 lang_{ij} + \beta_7 col_{ij} + \beta_8 land_{ij} + \beta_9 RTA_{ij} + \beta_{10} NTM_{it} + u_{ijt} \quad .....(1)$$

بحيث :

- lnX_{ijt} : اللوغاريتم الطبيعي لصادرات الدولة i إلى الدولة j في الفترة t (US$ 1000) ؛
- $lnGDP_{it}$: اللوغاريتم الطبيعي لناتج المحلي الاجمالي للدولة المستوردة (US$ billion) ؛
- $lnGDP_{jt}$: اللوغاريتم الطبيعي لناتج المحلي الاجمالي للدولة المصدرة (US$ billion) ؛
- $\ln(1+T_{ijt})$: اللوغاريتم الطبيعي لضريبة الواردات المفروضة من طرف الدولة المستوردة مضاف إليها العدد 1 بغرض تفادي الوقوع في إشكالية حذف هذا المتغير عند التقدير في حالة ما إذا كانت الضريبة معدومة ؛
- lnD_{ij} : اللوغاريتم الطبيعي للمسافة بين الدولة المصدرة و الدولة المستوردة ؛
- $bordij$,$lang_{ij}$, col_{ij} ,$land_{ij}$, RTA_{ij}: متغيرات وهمية تقيس تكاليف التجارة تأخذ القيمة 1 في حالة حدوثها أو القيمة 0 في حالة عدم حدوثها . و تتمثل على التوالي في الحدود المشتركة، اللغة، المستعمرة، أحد البلدين على الأقل ساحلي، وجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين ؛
- NTM_{it} : متغير و همي يبين ما إذا تم تطبيق $NTM_{A,B}$ على المنتج ؛
- u_{ijt} : المتغيرات العشوائية .

من أجل تقدير تأثير $NTM_{A,B}$ على التجارة، فإننا نحتاج إلى تضمين متغير وهمي خاص بها، بحيث يأخذ هذا المتغير القيمة 1 في حالة تطبيق $NTM_{A,B}$ أو القيمة 0 في حالة عدم تطبيقها، ثم نقوم باشتقاق معادل التعريفة الجمركية المقابل ل $NTM_{A,B}$ كما يلي :

$$\widehat{lnX_{ijt}} = \sum_{n\neq 10} (\widehat{\beta_n} \Psi_{nt}^{ij}) + \widehat{\beta_{10}} NTM_{it} \quad .....(2)$$

عند تعويض قيمة $NTM_{A,B}$ في المعادلة سوف نحصل على ما يلي :

$$\widehat{lnX_{ijt,NTM}} - \widehat{lnX_{ijt,noNTM}} = \sum_{n\neq 10} (\widehat{\beta_n} \Psi_{nt}^{ij}) + \widehat{\beta_{10}}(1) - (\sum_{n\neq 10} (\widehat{\beta_n} \Psi_{nt}^{ij}) + \widehat{\beta_{10}}(0))$$
$$= \widehat{\beta_{10}} \quad ..... (3)$$

نفس الحسابات يمكن أن تأديتها في حالة حساب تأثير معدل التعريف T_{ijt} ، و ذلك في حالة و جود تعريفة مطبقة على الواردات أو في حالة عدم وجودها .

$$\widehat{lnX_{ijt,tariff}} - \widehat{lnX_{ijt,notariff}} = \sum_{i\neq 3} (\widehat{\beta_i} \Psi_{it}^{ij}) + \widehat{\beta_3}(1+T_{ijt}) - (\sum_{i\neq 3} (\widehat{\beta_i} \Psi_{it}^{ij}) + \widehat{\beta_3}(0))$$
$$= \widehat{\beta_3} ln(1+T_{ijt}) \quad .....(4)$$

التعريفة المعادلة لـ $NTM_{A,B}$ هي عبارة عن التعريفة الجمركية التي لها نفس التأثير على التجارة ، و يمكن الحصول عليها عند مساواة بين الجانبين الأسريين لكل من المعادلة رقم (3) و (4) ، حينها نحصل على المعادلة التالية :

$$\widehat{\beta_{10}} = \widehat{\beta_3} ln(1+T_{ijt}) \quad .....(5)$$

ومنه التعريفة المعادلة يمكن حسابها كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\widehat{\beta_{10}}}{\widehat{\beta_3}}\right) - 1 \quad .....(6)$$

و يتم إجراء هذه العملية الحسابية بعد تقدير معادلة الجاذبية .

2. عينة الدراسة و البيانات : لقد تم اختيار كل من تونس و المغرب لدراسة مدى تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادراتهما باعتبارهما دولتان عربيتان، كما تم اختيار كل من فرنسا و اسبانيا من بين دول الاتحاد الأوربي باعتبار أن المبادلات التجارية بينهما و بين تونس و المغرب كبيرة بالإضافة إلى وجود علاقة استعمارية بينهم يمكن أن يكون لها تأثير على التدفقات التجارية، أما بالنسبة للمنتجات فتم اختيار كل من الألبسة و الآلات الكهرو منزلية والخضار باعتبارها أهم المنتجات المصدرة و المستوردة بين دول العينة، أما بالنسبة للمجال الزمني المختار فيتمثل في سنتي 2009 و 2010 و قمنا باختيار هذه الفترة لتوفر البيانات الخاصة بالأساليب الحمائية المقنعة خلالها بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي .

و قصد الحصول على بيانات الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من قواعد البيانات، بحيث تحصلنا على بيانات التجارة الثنائية مثل المسافة و اللغة و المستعمرة من موقع قاعدة البيانات CEPII، و يوفر الموقع أيضا شروحا حول كل متغير[16] ، أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بالضرائب الخاصة بكل منتج و الموضحة من خلال الشكل (2) و الصادرات الخاصة بكل منتج و الموضحة من خلال الشكل (3) و الأساليب الحمائية المقنعة فقد تم استخراجها من قاعدة البيانات الخاصة بإحصائيات UNCTAD، أما البيانات التي تخص الناتج المحلي الإجمالي فقد تم جمعها من الإحصائيات الخاصة بالبنك الدولي و هي موضحة في الجدول (2) .

III. النتائج ومناقشتها :

بما أن نموذج الدراسة يحتوي على بيانات لها بعدين : بعد زمني و بعد مقطعي " cross-section" متعلق بالتدفقات التجارية، فهذا يتطلب استخدام التقدير بطريقة حزم البيانات (البيانات المدمجة) " panal data" و لقد استعنا في عملية التقدير ببرنامج"Stata SE 10"[17] ، ونتائج التقدير يمكن توضيحها من خلال الجدول (3) .

و من خلال جدول التقدير بإمكاننا إنشاء معادلات التقدير الخاصة بكل منتج واستخلاص النتائج منهما كما يلي :

❖ **معادلة تقدير التدفقات التجارية للألبسة و الاستنتاجات المرتبطة بها :**

$$lnX_{ijt} = -85,54 + 2.096 lnGDP_{it} + 1.141 lnGDP_{jt} + 86.80 ln(1 + T_{ijt}) - 1.241\ lnD_{ij} - 0.466 bord_{ij} - 2.022 lang_{ij} + 0.729 col_{ij} + 15.12 NTM_{it}$$

➢ يتبين من جدول التقدير أن نموذج تقدير التدفقات التجارية للألبسة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر. أما قيمة معامل التحديد المعدل " Adj-R^2" فقد كانت مرتفعة في حدود 93% مما يدل على أن 93% من التدفقات التجارية للألبسة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة ؛

➢ معاملات الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد و المصدر كانت موجبة، مما يدل على أن المستهلكين يفضلون زيادة شرائهم لمنتجات الألبسة كلما زادت دخولهم ؛

➢ بالنسبة للمسافة وجدنا بأن معاملها سالب و هذا ما يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأنه كلما زادت المسافة بين الدول المصدرة و المستوردة أدى ذلك إلى إنخفاض شراء الألبسة و تفسير ذلك ربما يعود إلى زيادة تكاليف النقل ؛

➢ أما بالنسبة للمعاملات الخاصة بالحدود المشتركة و اللغة فوجدت سالبة و هذا ما يتنافى مع الواقع لأنه من المفروض أن هناك علاقة إيجابية ما بين هذين المتغيرين و زيادة التدفقات التجارية بين البلدان و لذلك لن نأخذ بعين الاعتبار هذه النتيجة بالخصوص أن تلك المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية ؛

➢ عند النظر إلى معامل التعريفة الجمركية نجده موجب و معنوي و من ثمة الزيادة في التعريفة الجمركية لن تؤدي إلى تخفيض استيراد الألبسة ؛

من أجل معرفة مقدار تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على قطاع الألبسة سوف نقوم بحساب التعريفة المعادلة لتلك الأساليب و ذلك بالاعتماد على المعادلة (6) كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\widehat{\beta_{10}}}{\widehat{\beta_3}}\right) - 1 = \exp\left(\frac{15.12}{86.8}\right) - 1 = 19\%$$

من خلال هذه المعادلة نجد بأن التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة تقدر بـ 19 %، و هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص ما يلي :

➢ معامل الأساليب الحمائية المقنعة موجب و بالتالي استخدام تلك الأساليب لن يكون له أثر سلبي على قطاع الألبسة .

➢ التعريفات الجمركية المفروضة على قطاع الألبسة من طرف فرنسا و اسبانيا (التي تعتبر عينة من دول الاتحاد الأوربي) المتمثلة بـ12% أقل من نظريتها في كل من المغرب و تونس التي تعادل 35 % و 36 % على التوالي كما هو موضح في الشكل (2) ، و لكن عند استخدام الأساليب الحمائية المقنعة من طرف فرنسا و اسبانيا سوف يؤدي ذلك إلى

إرتفاع التعريفة الجمركية من 12% إلى 31% بإضافة مقدار التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة (19%)، مما يعادل نوعا ما التعريفة المطبقة من طرف المغرب و تونس.

❖ **معادلة تقدير التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية و الاستنتاجات المرتبطة بها :**

$$lnX_{ijt} = -62.56 + 2.245 lnGDP_{it} - 0.509 lnGDP_{jt} + 139.9\ ln(1 + T_{ijt}) - 0.968\ lnD_{ij} + 12.38\ bord_{ij} - 4.812 lang_{ij} + 1.712 col_{ij} + 27.73 NTM_{it}$$

➢ بالرجوع إلى جدول التقدير يلاحظ أن نموذج تقدير التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية معنوي بنسبة 1% مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر. كما أن هذا النموذج يعتبر قوي جدا و هذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد المعدل "Adj-R^2" المرتفعة التي تدل على أن 89 % من التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة للنموذج التقديري ؛

➢ المعامل الخاص بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة موجب و من ثم كلما زاد دخول الأفراد في تلك الدولة أدى ذلك إلى زيادة شراء الآلات الكهرو منزلية على عكس الدولة المصدرة كلما زادت دخول الأفراد أدى ذلك إلى إنخفاض شراء الآلات الكهرو منزلية و هذا ما يفسره المعامل السالب للناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة ؛

➢ كلما بعدت المسافة بين البلد المصدر و البلد المستورد أدى ذلك إلى إنخفاض الاستهلاك وهذا ما يدل عليه المعامل السالب لمتغير المسافة ؛

➢ معاملات الحدود المشتركة و المستعمرة موجبة و معنوية عند 10% و هذا ما يدل على وجود علاقة طردية ما بين هذين المتغيرين و زيادة التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية ؛

➢ الزيادة في قيمة التعريفة الجمركية لن يكون له أثر سلبي على قطاع الآلات الكهرو منزلية و ربما يعود ذلك إلى وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا على التدفقات التجارية لهذا القطاع ؛

➢ من أجل معرفة مدى تأثير الاساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية للآلات الكهرو منزلية سوف نقوم بحساب التعريفة المعادلة لها و ذلك بالاعتماد على المعادلة (6) كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\widehat{\beta_{10}}}{\widehat{\beta_2}}\right) - 1 = \exp\left(\frac{27.73}{139.9}\right) - 1 = 23\%$$

من خلال هذه المعادلة نجد بأن التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة تقدر ب 23 % و هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص ما يلي :

➢ بما أن معامل الأساليب الحمائية المقنعة موجب و معنوي بنسبة 10% ، إذا الزيادة في مقدار تلك الأساليب لن يكون له أثر عكسي على التدفقات التجارية لقطاع الآلات الكهرو منزلية .

➢ التعريفات الجمركية المفروضة على قطاع الآلات الكهرو منزلية من طرف فرنسا و اسبانيا و المقدرة بـ22% أقل من نظريتها في كل من المغرب و تونس التي تعادل 35 % و 36 % على التوالي كما هو موضح في الشكل (2)، و لكن عند استخدام الأساليب الحمائية المقنعة من طرف فرنسا و اسبانيا سوف يؤدي ذلك إلى إرتفاع التعريفة الجمركية من 22% إلى 45% و ذلك بإضافة مقدار التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة (23%) و النسبة الجديدة المتحصل عليها تفوق التعريفة المطبقة من طرف تونس و المغرب المعادلة لـ 36% و 35% على التوالي .

❖ **معادلة تقدير التدفقات التجارية للخضار و الاستنتاجات المرتبطة بها :**

$$lnX_{ijt} = 442.1 - 8.071 lnGDP_{it} + 0.0334 lnGDP_{jt} - 6.618 ln(1 + T_{ijt}) - 38.30\ lnD_{ij} + 6.060 bord_{ij} + 5.068 lang_{ij} + 27.28 NTM_{it}$$

➢ نموذج تقدير التدفقات التجارية للخضار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% مثلما يشير إلى ذلك إختبار فيشر. كما أن قيمة معامل التحديد المعدل " Adj-R^2" مرتفعة و التي تعبر على أن 75 % من التدفقات التجارية للخضار يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة ؛

➢ معامل الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد سالب و معنوي بنسبة 1% و هذا ما يدل على أن إستهلاك الأفراد للخضار ينخفض مع زيادة دخولهم و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (قانون أنجل) التي ترى بأنه كلما زادت دخول الأفراد أدى بهم إلى تقليص استهلاكهم من ناحية المنتجات الأساسية و زيادة إستهلاكهم للمنتجات الكمالية، على عكس ما تحصلنا عليه بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر إلا أن المعامل الخاص به لم يكن معنوي ؛

➢ المعامل المتعلق بالمسافة كان سالب و ذو دلالة إحصائية و هو يدل على أنه كلما زادت المسافة ما بين الدول أدى ذلك إلى انخفاض التدفقات التجارية فيما بينها ؛

- تعتبر كل من الحدود المشتركة و اللغة من العوامل التي تساهم في زيادة التدفقات التجارية للخضار و في نموذجنا هذا نجد بأن لهى دلالة إحصائية ؛
- بالنسبة لعامل التعريفة الجمركية أتى في النموذج سالب و ذو دلالة إحصائية و من ثم كل زيادة في التعريفة الجمركية سوف تؤدي إلى تخفيض التدفقات التجارية للخضار ؛
- و من أجل معرفة مقدار تأثير الاساليب الحمائية المقنعة على التدفقات التجارية للخضار سوف نقوم بحساب التعريفة المعادلة لها و ذلك بالاعتماد على المعادلة (6) كما يلي :

$$\text{Tariff equivalent} = \exp\left(\frac{\hat{\beta}_{10}}{\hat{\beta}_2}\right) - 1 = \exp\left(\frac{27,28}{6,618}\right) - 1 = 99\%$$

من خلال هذه المعادلة نجد بأن التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة تقدر ب 99 % و هذا ما يؤدي بنا إلى استخلاص ما يلي :

- معامل الأساليب الحمائية المقنعة موجب و لكن غير معنوي على عكس المعامل المتعلق بالتعريفة الجمركية، و من ثم لا يمكن الإستنتاج بأن الزيادة في تلك الأساليب سيكون لها أثر سلبي على التدفقات التجارية للخضار لأنه من المفترض أن يؤدي استخدام الأساليب الحمائية المقنعة إلى زيادة التعريفة الجمركية التي وجد بأن معاملها سالب و معنوي. لكن عدم وجود الدلالة الاحصائية لمعامل الأساليب الحمائية المقنعة ربما يعود سببه إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على هذا القطاع و لم يتم إدراجها في بناء النموذج التقديري، أو ربما لضيق فترة الدراسة .
- قيمة التعريفة المعادلة للأساليب الحمائية المقنعة المقدرة ب 99 % كبيرة جدا و بذلك فالنسبة الضئيلة للتعريفة الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوربي و المتمثلة ب 5.8% لن تساهم في التحرير التجاري لهذا القطاع فبمجرد تطبيق دول الاتحاد الأوربي للأساليب الحمائية المقنعة سوف ترتفع تلك التعريفة لتصل 104.8% و هذا ما سيؤدي إلى عرقلة صادرات الخضار التونسية و المغربية .

IV. الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز أثر الأساليب الحمائية المقنعة على أهم صادرات تونس و المغرب، و ذلك في اطار انضمامهما لاتفاقية الشراكة الأورو متوسطية و لقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- تخفيض الرسوم الجمركية لا يعني تخلي الدول عن حماية صناعاتها ؛
- تستخدم معايير حماية الصحة و السلامة و الانظمة التقنية كأساليب حمائية مقنعة ؛
- للأساليب الحمائية تأثير سلبي على التدفقات التجارية لكل من المنتجات الصناعية و الزراعية ؛
- المنتجات الزراعية تتأثر بشكل أكبر مقارنة بالمنتجات الصناعية من جراء استخدام الأساليب الحمائية المقنعة ففي بحثنا هذا و جدنا بأن التعريفة المعادلة لتطبيق الأساليب الحمائية المقنعة بالنسبة للخضار تقدر ب99 % أما بالنسبة لتعريفة المعادلة لتطبيق تلك الأساليب بالنسبة لكل من الألبسة و الآلات الكهرو منزلية تقدرب 19% و 23% على التوالي .

و بناءا على هذه النتائج ارتأينا وضع التوصيات التالية :

- على كل من تونس و المغرب و كل الدول العربية الأخذ بعين الإعتبار تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على صادراتها، و عليها الاعتماد على الدراسات المنجزة في هذا المجال عند التفاوض مع الدول الأوربية أو باقي الدول المتقدمة ؛
- على الدول العربية الضغط على الدول الاوربية التي تقوم بحماية منتجاتها الزراعية بشكل مقنع ؛
- على الدول العربية التحالف فيما بينها من أجل زيادة قدراتها التفاوضية ؛
- على الدول العربية محاولة تفعيل اتفاقيات التجارة المشتركة فيما بينها لتوسيع سوقها بدلا من اللجوء إلى اتفاقيات شراكة مع الدول المتقدمة التي تستخدم أساليب ملتوية ضمن اتفاقياتها معها .

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول (1) : التجارة السلعية ما بين تونس ، المغرب و أوروبا خلال سنة 2012

السلع	تونس		المغرب	
	الصادرات %	الواردات %	الصادرات %	الواردات %
المنتجات الحيوانية و الحيوانية الحية	1,2	0.8	5.3	1.7
المنتجات النباتية	1.4	1.5	10.5	3.2
الدهون الحيوانية و النباتية و الزيوت	2.0	0.8	0.7	1.1
المواد الغذائية و المشروبات و التبغ	0.5	1.6	5.8	1.7
المنتجات المعدنية	16.8	11.8	6.7	14.7
منتجات الصناعة الكيميائية	3.3	7.9	6.7	7.8

المطاط و منتوجاته	2.0	5.4	0.7	5.1
الجلود الخام و المصنعة و السروج	1.0	1.8	0.8	0.5
الخشب و الفحم النباتي و الفلبين	0.1	1.4	0.3	1.7
عجينة الخشب و الورق و الورق المقوى	0.3	2.6	0.2	2.3
المنسوجات	25.2	13.0	24.2	8.4
الأحذية و القبعات و أغطية الرأس الأخرى	4.6	0.9	3.1	0.4
مصنوعات من الحجر و الزجاج و السيراميك	0.4	0.9	0.5	1.4
المعادن و المواد الثمينة	0.1	0.4	0.4	0.6
مصنوعات المعادن	3.2	8.5	2.2	10.1
الألات و الأجهزة	29.7	27.0	19.3	21.5
معدات النقل	4.2	9.6	8.9	13.7
الأجهزة البصرة و التصوير و الفوتو غرافية	2.5	2.4	0.3	1.5
المواد المصنعة المتنوعة	1.1	1.0	0.9	1.6
منتجات غير مصنفة	0.3	0.5	2.3	0.9
الاجمالي	**%100**	**% 100**	**%100**	**% 100**

Source : Eurostat Comext - Statistical regime 4

الجدول (2) : الناتج المحلي الاجمالي لعينة الدراسة بالقيمة الحالية لدولار الأمريكي

جمالي الناتج المحلي الاجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	2009	2010
المغرب	90908402631	90770671432
تونس	43607568688	44377742071
فرنسا	26196865149762	2548315784737
اسبانيا	1454336570613.3	13758157894737

المصدر: البنك الدولي

الجدول (3) : نتائج تقدير عينة الدراسة

المتغيرات التابعة	الألبسة	الخضار	الالات الكهرو منزلية
المتغيرات المستقلة	المعاملات		
(Constant)	-85.54 (-1.16)	442.1** (4.11)	-62.56 (-0.89)
LN tariff	86.80* (2.73)	-6.618* (-2.12)	139.9 (1.23)
Ntm	15.12 (0.76)	27.28 (1.62)	27.73* (2.95)
LNGDPi	2.096 (1.60)	-8.071*** (-5.25)	2.245 (1.79)
LNGDPj	1.141 (1.68)	0.0334 (2.90)	-0.509 (-0.79)
LNDij	-1.241 (-1.43)	-38.30* (-2.85)	-0.968 (-1.17)
Bordij	-0.466 (-0.09)	6.060** (4.62)	12.38* (2.51)
Langij	-2.022 (-0.80)	5.068* (2.99)	-4.812 (-1.99)
Colij	0.729 (0.97)	0 .	1.712* (2.39)
Landlij	0	0	0
RTAij	0	0	0
Adj-R^2	0.93	0.75	0.89
F	41.54***	7.44**	25.58***
NTM Tariff Equivalent	19%	%99	%23
N	24	16	24

t statistics in parentheses : * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

المصدر: من نتائج برنامج stata SE 10

الشكل (1) : الأساليب و الفصول الواردة في تصنيف الأساليب الحمائية غير الجمركية

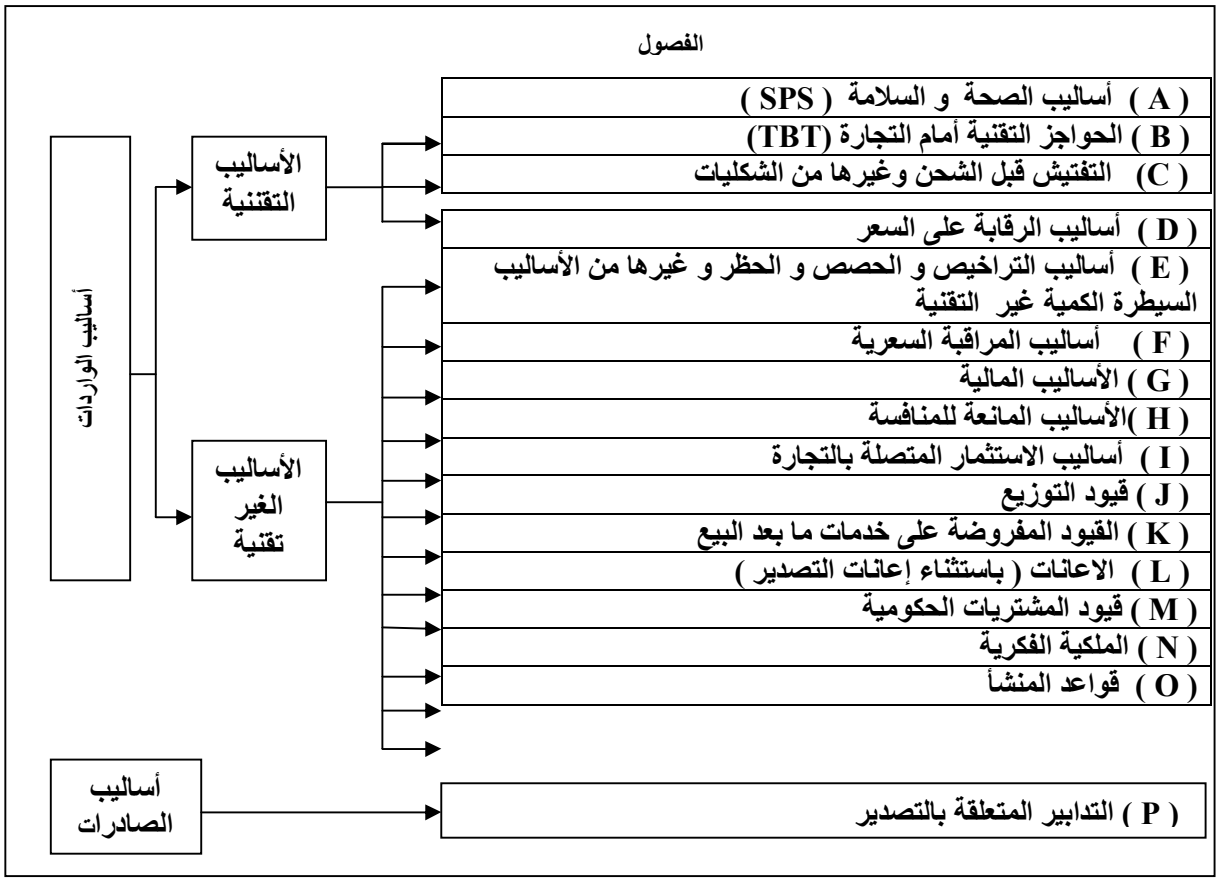

Source: UNCTAD.

الشكل (2) : التعريفات الجمرية المفروضة على منتجات عينة الدراسة

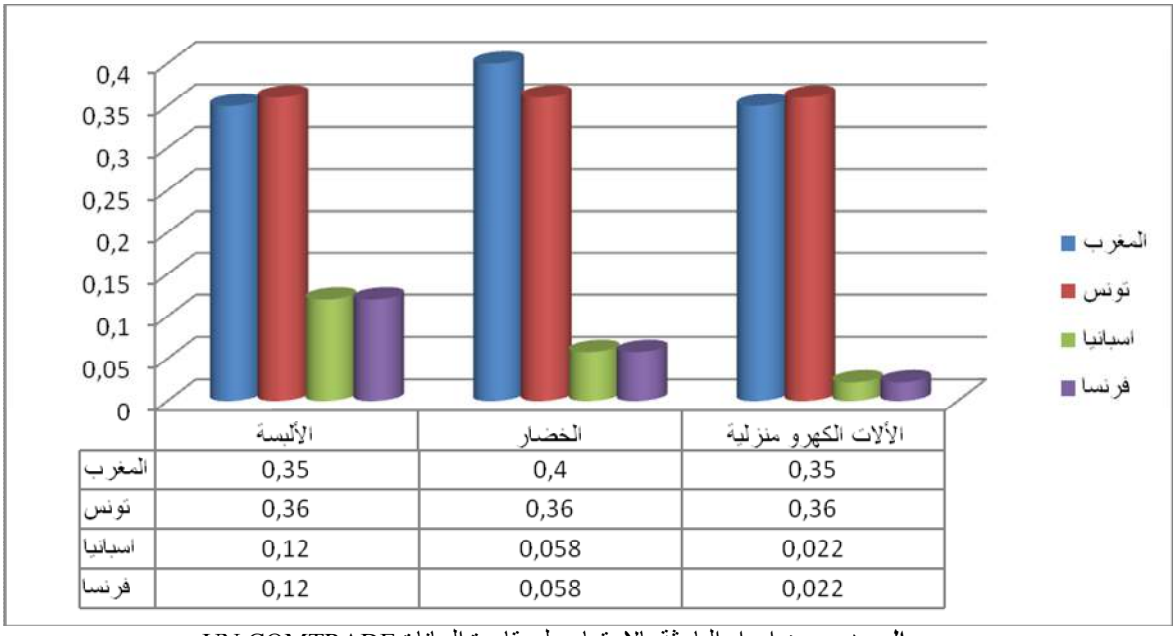

	الألبسة	الخضار	الألات الكهرو منزلية
المغرب	0,35	0,4	0,35
تونس	0,36	0,36	0,36
اسبانيا	0,12	0,058	0,022
فرنسا	0,12	0,058	0,022

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البياناتUN COMTRADE

الشكل (3) : التدفقات التجارية لصادرات عينة الدراسة

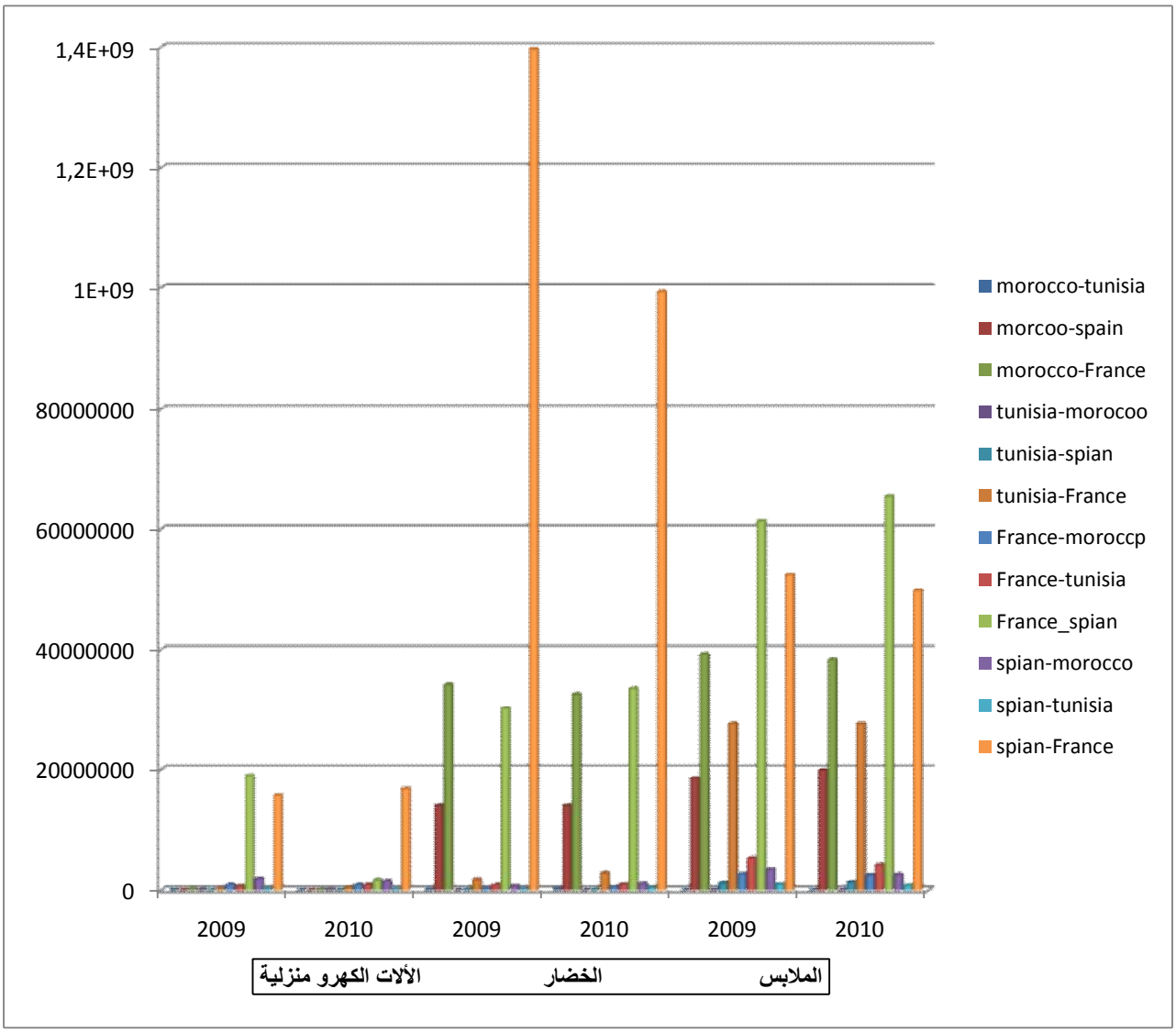

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة البياناتUN COMTRADE

الإحالات والمراجع :

[1] - Tsunehiro Otsuki, John S. Wilson, Mirvat Sewadeh, Saving two in a billion: quantifying the trade effect of European food safety standards on African exports, Development Research Group (DECRG), The World Bank, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA, 2001,p 1.

[2] - Guoxue Wei, Jikun Huang, Jun Yang, The impacts of food safety standards on China's tea exports, China Economic Review,N: 23, 2012,p 253.

[3] - Sithamaparam, A G and Devadason, Do Non-Tariff Measures in the EU, Japan and the ASEAN Matter for Export Consignments from Malaysia? ,2011,p 2. http://ssrn.com/abstract=1950131 21/5/2014 12:32

[4] -Xiong, B and Beghin, J C, Aflatoxin redux: does European aflatoxin regulation hurt groundnut exporters from Africa? Annual meeting, Agricultural and Applied Economics Association, 25–27 July, 2010, p1.

[5] - United Nations Conference on Trade and Development, Non-tariff measures to trade: Economic and Policy Issues for Developing Countries , developing countries in international trade studies , united nations publication , 2013 , p 2 .

[6] - Eric Burgeat , Gérard Viatte , Agricultural Policies in Emerging and Transition Economies 2001 , Special Focus On Non-Tariff Measures , Organization For Economic Co-operation And Development (OECD) , France , 2001 , PP 20 , 21 .
[7] - Sudip Ranjan Basu ,Hiroaki Kuwahara , Fabien Dumesnil, Evolution of nontariff measures: emerging cases from selected developing countries , policy issues in international trade and commodities study series No. 52 , UNCTAD, Geneva 2012 , p 8 . unctad.org/en/PublicationsLibrary/itcdtab53_en.pdf 8/4/2014 06: 53
[8] - Anne-Célia DISDIER , Les normes réglementaires, un protectionnisme déguisé ?, la vie des idees , 2 décembre 2009 , P 1 . http://www.laviedesidees.fr/IMG/pdf/20091202_disdier.pdf 08/3/2014 15:51
[9] - United Nations Conference on Trade And Development , op.cit , p 4 .
[10] - United Nations Conference on Trade And Development ,Non-tariff Measures: Evidence from Selected Developing Countries and Future Research Agenda, developing countries in international trade studies , Geneva,2010 , pp 119 - 127 .
[11] -Panagiotis Liargovas , EU trade policies towards neighboring countries , Working paper 2/01, January 2013 , p 9 .
[12] - European Commission , European Union, Trade in goods with Tunisia , Directorate-General for Trade 07-11-2013 , p 7
[13] - Panagiotis Liargovas ,op.cit , p 15.
[14] - European Commission , European Union, Trade in goods with Morocco , Directorate-General for Trade 07-11-2013 , p 7.
[15] - Mmatlou Kalaba and Johann Kirsten , Estimating the quantity effects of Non-tariff measures on SADAC meat and milk trade , Department of Agricultural Economics, Extension and Rural Development, University of Pretoria, pp 19,20 .
[16] -Thierry Mayer and Soledad Zignago , Notes on CEPII's distances measures: The GeoDist database , WP No 2011-25 , pp 7-12 .
[17] -Maria Cipollina and Luca Salvatici , Hands-on gravity estimation with STATA Version 2 , April 2013 , pp 2-4 .